

التطورات الاقتصادية في نيوزيلندا 1840-1918

صابرين حمزة عبد الامير كنبر *

حسن عطية عبدالله

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

المخلص	معلومات المقالة
تعد نيوزيلندا دولة زراعية رعوية، أي تعتمد على تربية الأغنام والمواشي والزراعة، هذا ما جعل اقتصادها يكون محدود، لكن في ستينيات القرن التاسع عشر تحديداً في عام 1861 تم اكتشاف الذهب في أرض أوتاغو وحقول فيكتوريا، ما جعل العمال البريطانيين والاسكتلنديون وحتى العمال الالمان والصينيون توافدوا اليها، لكن ما زاد الهجرة أكثر برنامج التنمية والاقتراض لرئيس الوزراء يوليوس فوجل واكتشاف نظام التجميد (التبريد)، واستمرت الهجرة الى نيوزيلندا حتى النصف الاول من العقد الثاني من القرن العشرين، وبعد اندلاع الحرب العالمية الاولى في عام 1914 قلت الهجرة بشكل كبير، ومع ذلك لم يتأثر اقتصاد نيوزيلندا بالحرب بل تقدم بشكل أفضل نتيجة اعتماد دول الوفاق عليها في إرسال التعزيزات الغذائية الى الجبهة وأتباع نظام القائد.	تاريخ المقالة : تاريخ الاستلام: 2022/12/26 تاريخ التعديل: 2023/1/9 قبول النشر: 2023/1/16 متوفر على النت: 2023/11/30
	الكلمات المفتاحية : الهجرة، اكتشاف الذهب، برنامج التنمية، يوليوس فوجل، التبريد، الحرب العالمية الاولى ومقاطعة البضائع الالمانية.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2023

المقدمة:

السلع الضرورية من بريطانيا مقابل حماية زعماء الماوري للجالية البريطانية".

شجعت الامبراطورية البريطانية الهجرة الى نيوزيلندا للعمل في حقولها بعد اكتشاف الذهب في حقول فيكتوريا، وازدادت الهجرة الى نيوزيلندا بعد قيام رئيس الوزراء يوليوس فوجل بإطلاق برنامج التنمية، فأزدادت فرص العمل للعمال البريطانيين والاسكتلنديون والصينيين والالمان، فشهدت العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر تغيرات مهمة طرأت على اقتصاد نيوزيلندا ولمعرفة ما هي التغيرات تم اختيار موضوع البحث (التطورات الاقتصادية في نيوزيلندا 1840-1918).

بعد قيام الثورة الصناعية في أوربا، كانت الدول الاوربية تبحث عن مستعمرات لإستغلال مواردها، في ذلك الوقت كانت دول المحيط الهادي حديثة الاكتشاف، فتدفق الاوربيون لها، ومن بين دول المحيط الهادي التي تم السيطرة عليها واستغلال خيراتها نيوزيلندا، ودخلوا في خلافات مع اهالي المنطقة وصلت الى حد القتل والابادة في حال تم اعتراض طريقهم، ومن أبرز الدول التي وصلت الى نيوزيلندا(هولندا، فرنسا والامبراطورية البريطانية).

بعد وصول البريطانيين الى نيوزيلندا، وجدوا مجتمعاً بدائياً وقبلياً، فلم يكونوا على معرفة بالتجارة، لذلك تم استغلالهم واتباع معهم ما يعرف بنظام "المقايضة: حصول نيوزيلندا على

شهد أواخر القرن الثامن عشر وصول موجات من المهاجرين الى نيوزيلندا لإصطياد الحيتان، وتم إنشاء محطات خاصة للصيد على شواطئ جزر نيوزيلندا، وكانت هناك بعض المنافسة وصلت الى حد القرصنة وزيادة اصطياد عدد كبير من الحيتان مما تسبب الى انقراض بعض انواع الحيتان، وإلى جانب الصيد نمت أيضا تجارة أخرى وهي تجارة الأخشاب والكتان⁽²⁾. فكان العديد من الاوروبيين يستغلون موارد نيوزيلندا وأصطادوا الفقمة والحيتان، فكان التنافس بينهما شديداً، فقد سجل عام 1834 ما يقارب (30_35) سفينة صيد أُرست في كورورايا في خليج الجزر ولمدة ثلاثة أسابيع وكان على متنها (400_500) بحار⁽³⁾.

بعد وصول البريطانيين الى نيوزيلندا، وجدوا مجتمعا بدائياً وقبلياً، فلم يكونوا على معرفة بالتجارة، فكانت تجارتهم على أساس تبادل البضاعة، فضلاً عن أن ملكية الأرض فكرة غريبة عنهم فلم يكونوا مستوطنين مستقرين دائماً في أرضهم، فتاجر البريطانيون مع سكان نيوزيلندا الأصليين (الماوري⁽⁴⁾ Maori) البضائع المطلوبة مقابل الغذاء والامدادات الأخرى⁽⁵⁾، وعرف أسلوب التجارة هذه بـ "المقايضة: الماوري يحصلون على السلع الضرورية من بريطانيا، بالإضافة الى بعض السلع كالبنادق والخمور، والبريطانيون يحصلون على الحماية من زعماء الماوري"⁽⁶⁾.

كان لمناخ نيوزيلندا اثر كبير في تشجيع الكثير من الدول على استغلال ثرواتها والهجرة اليها، كما ساعدها كثيراً في تنمية اقتصادها. فلم تكن نيوزيلندا دولة اقتصادية تضاهي الدول الاقتصادية الرأسمالية، انما هي دولة زراعية واقتصادها يعتمد على الزراعة والرعي، اذا تعد تربية الاغنام العمود الفقري لاقتصاد البلاد، وتم ادخال الاغنام لأول مرة الى نيوزيلندا عام 1834 وزادت الارقام بسرعة من عدد قليل من رؤوس في ثلاثينيات القرن التاسع عشر الى ما يقارب (10) مليون بعد 30 عام وبلغت ذروتها في ثمانينيات القرن التاسع عشر⁽⁷⁾.

قسم البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة، فتناول المبحث الأول (الوضع الاقتصادي في نيوزيلندا قبل الحرب العالمية الأولى 1840-1914)، فركز المبحث الاول على هجرة العمال من الدول الأوروبية والاسيوية الى نيوزيلندا وما هي الآثار الايجابية التي انعكست على الاقتصاد النيوزيلندي بعد الهجرة، أما المبحث الثاني جاء بعنوان (الوضع الاقتصادي في نيوزيلندا خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918)، وركز المبحث على كيفية اعتماد دول الوفاق على المنتجات والصوف النيوزيلندي، وما هي الاساليب التي اتبعتها الامبراطورية البريطانية لترويج بضائعها على حساب البضائع الألمانية، بعد تعامل الشركات النيوزيلندية مع الشركات الألمانية. فيما احتوت الخاتمة ما تأثير الهجرة على المجتمع النيوزيلندي اجتماعياً وما انعكس ذلك على تقدم الاقتصاد.

أعتمد البحث على مجموعة من المصادر وأهمها (Andrew Francis, To Be Truly British We Must Be Anti-German,, Keith Jackson & Alan McRobie, Historical Dictionary of New Zealand, Tom Brooking, The History of New Zealand,, Raewyn Dalziel, Julius Vogel: Business Politician).

المبحث الأول

الوضع الاقتصادي في نيوزيلندا 1840-1914:

في عصر الاستكشافات الجغرافية تدفق الاوروبيون من الدول الغربية "اسبانيا_ البرتغال_ هولندا _ انكلترا_ فرنسا _ وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية ومانيا" الى جزر المحيط الهادئ لإستغلال الموارد الأولية والمنافسة على تجارتهم من صيد الحيتان وتأسيس المزارع التجارية، فتعرض السكان الأصليون الى ضغط من الأوروبيين الذين مارسوا الابادة والقتل العمد للسكان، ومن بين دول المحيط الهادئ التي تم السيطرة عليها واستغلال خيراتها نيوزيلندا لما أمتلك من موارد وفيرة وامكانيات كبيرة⁽¹⁾.

كان أكثر المهاجرين هم العمال البريطانيون والصينيون غير المرغوب فيهم في بلادهم، فكان أكثرهم يتألفون من عمال ومزارعين وخدم منازل وكذلك عمال مناجم، جاءوا إليها باحثين عن عمل، إلا أنه بعد وصولهم إلى نيوزيلندا بدأوا بالزراعة وتربية الأغنام، فقد ازدهرت أماكن سكنهم كثيراً خاصة في كانتيري (Cantary)، أما الأمر الآخر الذي زاد من الهجرة إلى نيوزيلندا فكان اكتشاف الذهب فكان له دور مهم، إذ أكدت الكثير من الكتب والمنشورات على أن العالم الجيولوجيا (غابرييل ريد (Gabriel Reid) في عام 1861 عثر على الذهب الذي كان يعد أعلى المعادن في القرن التاسع عشر في نهر توابيكا (وسط أوتاغو) (21).

أما الأمر الثالث والمهم جداً الذي زاد الهجرة أكثر إلى نيوزيلندا فهو برنامج (يوليوس فوجل (22) Julius Vogel) للإقراض والتنمية الاقتصادية في سبعينيات القرن التاسع عشر (23)، وخلال منتصف ستينيات القرن التاسع عشر انتقل يوليوس فوجل إلى أوتاغو وأنشأ أول صحيفة يومية هي (أوتاغو ديلي تايمز (24) Otago Daily Times)، فأنفق فوجل معظم طاقته السياسية في قضايا الانفصال وحقوق المقاطعات ولم يكن ذلك الأمر الذي يطمح إليه فوجل، إنما كان يرى أن اندفاع الذهب في أرض أوتاغو وحقوق فيكتوريا ما هو إلا تقدم اقتصادي وفترة ازدهار لبضع سنوات، وبصفته سياسياً إقليمياً وسياسياً استعمارياً، كان يرى أن اقتصاد نيوزيلندا ممكن أن يزدهر أكثر بفتح طرق وسكك حديدية من خلال شق طريق عبر حقول الذهب، وبذلك ستضمن الحكومة أسعاراً جيدة للبيع وتأجير الأراضي وستصبح تلك المراكز سكانية وستظهر حولها مدن مزدهرة ومناطق زراعية، سيما بعد تراجع إنتاج الذهب وانخفاض أسعار الصوف فحول نيوزيلندا إلى مستعمرة غير مرغوب بها، وبحلول أواخر ستينيات القرن التاسع عشر لم يتم اتخاذ أي إجراء جذري لرفع

كما أن أراضيها كانت صالحة للزراعة بنسبة (55%) سيما زراعة الأعشاب التي تخدمها في تربية المواشي، ونحو 50% من المساحة صالحة للرعي وتربية الأبقار والأغنام، التي تمت الاستفادة من منتجاتها، فقدرت صادرات نيوزيلندا من الصوف نحو 52% من القيمة الكلية للصادرات و26% من منتجات الألبان، ونحو 13% من اللحوم الحمراء كما تحتل نيوزيلندا المرتبة الأولى في العالم بتصدير الأجبان ولحم الغنم والضأن، والمرتبة الثانية في تصدير الزبدة والمرتبة الثالثة في تصدير الصوف (8).

أما الصناعة فإنها كانت قد بدأت بالصناعات الرعوية ولم تزدهر بسبب عدم اكتشافهم وسائل الطاقة بعد مثل البترول والفحم، وأن صادراتها الصناعية متواضعة، ويعود ذلك لصغر سوقها المحلي، وأكبر مدنها الصناعية (دينيدن (9) Dunedin) و(كرايستشيرش (10) Christchurch) (11).

شهد القرن التاسع عشر ثلاث قفزات في نيوزيلندا أدت دوراً مهماً في تطوير اقتصادها، وكان أولهما الهجرة إلى نيوزيلندا فكانت لها دور كبير في تنمية اقتصادها، لما تمتعت به البلاد من امتيازات وتقدم، ذلك ما شجع الناس على الهجرة إليها للاستفادة من خيراتها، فضلاً عن تأسيس (شركة نيوزيلندا (12) New Zealand Company) في عام 1839، وتأسيس المستوطنات في (ويلينغتون (13) Wellington) و(نيلسون (14) Nelson) و(أوتاغو (15) Otago) في عام 1848 ومستوطنة (كانتيري (16) Canterbury) عام 1850، هذا ما انعكس إيجابياً على اقتصادها من ناحية ازدياد عدد السكان وزيادة الأيدي العاملة، فكان عدد سكان نيوزيلندا حسب إحصائيات عام 1800 يتراوح (100_200) ألف نسمة (17)، فقد إزداد عدد السكان الأوروبيين في نيوزيلندا بنسبة 50% في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى (نصف مليون) حسب إحصائيات عام 1851، فقد بدأ المستوطنون بالاستقرار بأعداد كبيرة في البلاد، واستقروا في مناطق (أوكلاند (18) Auckland) وأوتاغو ودينيدن (19).

اما القفزة الثانية التي كان لها دور في تطور اقتصاد نيوزيلندا، فهي الكساد الزراعي في بريطانيا، فكان تدهور الاقتصاد البريطاني عام 1873 نتيجة تدفق الحبوب الرخيصة اليها من الولايات المتحدة الامريكية والمستوطنات الاخرى اثر كبير في انتعاش الاقتصاد النيوزيلندي، فقد نافست نيوزيلندا بريطانيا في تجارة الحبوب والصوف كما استحوذت على جزء كبير من السوق البريطاني في تجارة لحوم الخنازير ولحم الضأن ومنتجات الألبان ومزارع التملك الحر اذ استثمرت اموالها ووطورت اقتصادها⁽²⁷⁾.

أما القفزة الثالثة التي كان لها الدور الأكبر في إقتصاد البلاد فهي إكتشاف طريقة تبريد اللحوم (التجميد)، فقد ذكر انفاً ان اقتصاد البلاد ورفاهيته اعتمد على حيوانات الرعي وتم تكريس الرعي واستحصال الصوف وازداد عدد الاغنام من (11705) الى (23000) بين عامي (1851-1876) وان العدد المتزايد هذا دفعهم لإكتشاف ما يعرف بنظام التبريد، ففي عام 1882 تم ادخال التبريد للبلاد الذي عد ثالث قفزة في الاقتصاد وذلك من خلال تمكين تصدير لحوم البقر والضأن المجمدة ومنتجات الالبان خاصة الزبدة الى بريطانيا⁽²⁸⁾. ففي عام 1882 أخذت أول سفينة ديندن أول شحنة في العالم من اللحوم المجمدة الى بريطانيا وادى ذلك الى قفزة لا مثيل لها فتم انشاء مسالخ في انحاء البلاد، اذ قام المزارعون بالتوسع في تربية الاغنام وبيع صوفها الى بريطانيا والولايات المتحدة ، وفي عام 1901 وصل عدد الاغنام الى (20) مليون⁽²⁹⁾.

ساعد هذا الامر في تطور نيوزيلندا بشكل كبير كمورد للمنتجات الزراعية للسوق البريطاني واصبحت تتمتع بإنها المنتج عالي الكفاءة وخلال الحرب العالمية الاولى، عدت نيوزيلندا المزرعة البريطانية، فلم تعد صادرات الزبدة والجبن تقتصر فقط على استراليا، انما نيوزيلندا اصبحت بمصاف الدول المصدرة الكبرى، فجنت الارباح الكبيرة من اللحوم المجمدة ومنتجات

من اقتصاد البلاد، فكانت مجرد مستعمرة يعتمد اقتصادها على الزراعة وتربية الاغنام، فإنها تفتقر للمكونات الرئيسية للتنمية (رأس المال، العمالة، البنية التحتية)، فإن نيوزيلندا بلد صغير تفتقر الى المنظمات والشركات الكبيرة مثل تلك الموجودة في بريطانيا الولايات المتحدة الامريكية، وقد أدرك السياسيون هذه الحاجة بشكل متزايد بحلول عام 1870⁽²⁵⁾.

فتح فوغل الكثير من المشاريع التجارية في عام 1861، والتي كانت مهمة لزيادة شعبيته في نيوزيلندا، وهذا ما انعكس عليه ايجابياً في منصبه في البرلمان ومجلس مقاطعة اوتاغو، ونجح في كلا الهدفين، ففي عام 1863 شغل منصب عضو برلمان عن شمال ديندن، استخدم فوغل منصبه لتعزيز مصالحه الخاصة، فكان شخصية ادارية وسياسية فذة. فسرعان ما ارتقى منصبه السياسي وأصبح أمين صندوق مقاطعة ديندن عام 1866، وبعد ان انتقل من ديندن الشمالية الى منطقة ناخي غولدفيلدز، أصبح أمين الصندوق الاستعماري عام 1869. فقد اقترح يوليوس اقتراض مبلغ وقدره (10 مليون جنيه استرليني) لتمويل برنامج ضخم للأشغال العامة وبناء سكك الحديدية وشراء مساحات كبيرة من أراضي الماوري وهذا من شأنه أن يسمح بتنمية سريعة لموارد البلاد التي من المفترض ان تكون أكثر تغطية من عبء الديون الناتج على الرغم من وجود عنصر استراتيجي في الخطة، الا انه كان يتطلع الى تسريع الحركة. أيد معظم السياسيين مقترحات فوغل، لكن البعض الآخر كان متخوفاً وقلقاً بشأن مبلغ القرض، وخاصة بعد ان رفع القرض الى (20 مليون جنيه استرليني)، وبحلول عام 1880 أزدهرت المؤسسات المالية والتجارية استجابة لتدفق رأس المال والمهاجرين، وظهر مصرفان جديدان هما (ناشيونال ومقره في لندن وكولونيال ومقره في ديندن) عام 1872 استجابة لزيادة النشاط التجاري وشركة التامين البريطانية الجنوبية التي اتخذت من اوكلاند مقراً لها⁽²⁶⁾.

الالبان بسبب تأمين منتجاتها في الوصول الى الاسواق العالمية (30).

لم يدم ذلك الانتعاش طويلاً، ففي اواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر حدث الانكماش الاقتصادي، والسبب في ذلك أن سوق نيوزيلندا يعتمد على الاسواق العالمية لصادراتها الرائدة من الصوف والقمح ومنتجات اللحوم المجمدة وبدأت اسعار السلع الاساسية بالانخفاض. فضلاً عن ان الانكماش في اسواق التصدير زاد الوضع سوءاً بسبب الكساد الطويل والوحشي من ثمانينيات القرن الى اوائل تسعينيات القرن التاسع عشر، فأنخفضت أسعار المنتجات الزراعية بشكل حاد، بالرغم من تشكيل تحالفات بين ملاكي الاراضي الاثرياء والتي انهارت تحت وطأة تلك الكارثة وحاول العديد من القادة السياسيين فعل شيء حيال الأزمة لكن المحافظين في مجلس النواب والمجلس التشريعي منعوهم مع استثناءات مثل مخطط مستوطنات رئيس الوزراء (جون بالانس⁽³¹⁾ John Ballance) أفشلت انظمة الاغاثة، وكانت الامور تزداد سوءا في فترة يتذكرها النيوزيلنديون عرفت باسم "الثمانينيات السوداء"⁽³²⁾ "the Black Eighties"⁽³³⁾.

رجح الكثير ان سبب هذا التدهور الاقتصادي خطة فوغل الجريئة مما سببت أزمة اقتصادية ومصرفية للبلاد في ثمانينيات القرن التاسع عشر عقب أعوام الازدهار في سبعينيات القرن التاسع عشر، والبعض الآخر كان يرى ان سبب تراجع الاقتصاد بسبب كساد الزراعة في بريطانيا وان كان هذا السبب هو ازدهار اقتصاد نيوزيلندا، الا انه كان سبب انتعاشه لمدة قصيرة، فكانت صعبة على المتواجدين فيها من ابناءها والمهاجرين⁽³⁴⁾.

بعد يوليوس فوغل تسلم رئاسة الوزراء (هاري أتكينسون⁽³⁵⁾ Harry Atkinson) ووضع مجموعة من الحلول لإنقاذ البلاد، الا انه فشل في ذلك، وتسلم من بعده (روبرت ستاوت⁽³⁶⁾ Robert Stout)، وكان وضع البلاد يزداد سوءاً، ووضع العمال وعوائلهم يرثى له، فتم استغلال المرأة والاطفال من خلال العمل لساعات طويلة وبأجور قليلة، هذا ما رفضه الكثير وكانت الحملة

الانتخابية للحزب الليبرالي (رفع المستوى الاقتصادي ورفض عمالة الاطفال)، وبدأ عهداً جديداً في نيوزيلندا، صعود سلطة الاحزاب وبدأ ما يعرف بحكومة الاحزاب⁽³⁷⁾.

تبنى (الحزب الليبرالي⁽³⁸⁾ Liberal party) سياسة تضمنت (وقف بيع اراضي الماوريين، وتقليل الاقتراض الخارجي والاعتماد على الذات والتقليص الشامل في النفقات، فضلاً عن استخدام السكك الحديدية لتطوير الصناعات الزراعية والرعية وليس كوسيلة للضرائب وانشاء صندوق قدم منح دراسية للمدارس الابتدائية والثانوية، وكذلك مدارس التعدين والزراعة وتدابير أخرى لتحسين ظروف العمال والغاء ضريبة الاملاك وضريبة الدخل، فكان حزبا اصلاحياً⁽³⁹⁾).

عندما وصلت حكومة الحزب الليبرالي بقيادة جون بالانس الى السلطة في كانون الثاني 1891 بدعم انتخابي من عمال المزارع والطبقة العاملة، كان بالانس الوجه العام للحزب الحاكم، ومن أهم منجزات الحكومة الليبرالية، شرعت في اصلاح ملكية الاراضي من خلال سن ثلاثة قوانين، وكانت قانون تقييم الاراضي والدخل لعام 1891 وقانون الاراضي من اجل الاستيطان لعام 1892 وقانون المستوطنين لعام 1894، كما انشأ الليبراليون اقتصاد المزرعة العائلي وذلك من خلال شراء اراضي الماوريين في المناطق الشمالية وتقسيم العقارات الكبيرة بين اعضاء الحزب، ومع ذلك كان تشكيل الحكومة الليبرالية 1891 بداية لنظام حزبي أكثر رسمية، وبداية لوضع قوانين رسمية تقيد سلوك اعضاء الاحزاب في البرلمان⁽⁴⁰⁾.

وبعد وفاة بالانس، تسلم رئاسة الوزراء (ريتشارد جون سيدون⁽⁴¹⁾ Richard John Seddon) فوضع مجموعة من الاجراءات من شأنها رفع مستوى اقتصاد البلاد، فمن الناحية المالية كانت نيوزيلندا في عهد سيدون بوضع مستقر بعض الشيء، فبلغت ايرادات المستعمرة للسنة الواحدة (4499836) جنية استرليني اما النفقات (4153125) جنية استرليني، فكان للحكومة فائض في الايرادات عن النفقات (346771) جنية استرليني ويعود ذلك

انخفاض الاسهم في السوق، فضلا عن اتباع الحكومة الليبرالية سياسة الاعتماد على الذات وعدم الاقتراض، واقترح موراي بطلب الاقتراض بمبلغ (مليون جنيه استرليني) مع ضمان الدولة ولمدة (10) أعوام، وبعد عقد عدة اجتماعات تمت الموافقة على الاقتراض، وتمكنت الحكومة بسياستها الحكيمة من انقاذ البنك من الافلاس والمستعمرة من الكساد المالي⁽⁴⁶⁾.

عُرفت حكومة سيدون بإسم "حكومة العمل" وذلك لطرحهم الكثير من المشاريع والقوانين التي شرعتها الحكومة الليبرالية، والتي كان أهمها قانون الشاحنات الذي يحظر دفع الاجور في البضائع بأي شكل من الاشكال الا بالمال ولا يسمح لأي مقاول بإجراء تخفيضات من الاجور على حساب الفائدة ولا يجوز لصاحب العمل تحديد طريقة انفاق الإجور والتي يجب دفعها على فترات لا تزيد عن شهر، وكذلك عدم السماح بالمقاصة للبضائع الموردة للعامل من صاحب العمل⁽⁴⁷⁾.

أقرت حكومة سيدون في عام 1901 قانون توحيد المصانع وعُد من أكثر القوانين كمالاً، لأنه ساهم في حماية مجتمع العمال، واهم ما ركز عليه القانون (حماية النساء والاطفال ونظم القانون ساعات عمل الرجل)، وأكد على الدفع مقابل الوقت ولا يمكن تشغيل النساء والشباب لأكثر من خمس وأربعين ساعة في الاسبوع، باستثناء مصانع الصوف يسمح أن يكون العمل فيه ثمان وأربعين ساعة، اما الرجال اذا كانوا يعملون أكثر من ثمان وأربعين ساعة فيجب دفع اجور اضافية، وكان مفتشي المصانع في حالة تأهب دائمة في جميع انحاء المستعمرة، وان لا يكون العمل مستمر لأكثر من أربع ساعات اضافية دون الحصول على راحة لمدة نصف ساعة، ولا يمكن تشغيل الاطفال دون سن الرابعة عشر الا بعد حصول أذن بذلك. والكثير من الاصلاحات التي من شأنها تجعل نيوزيلندا مستعمرة مرغوب العيش فيها. فكان سيدون اول زعيم يتبنى المثل لدولة الرفاهية، اذ قدم مخططات الاسكان الرخيصة، كما أطلق برنامجاً وطنياً لرعاية الطفل وكبار السن⁽⁴⁸⁾.

لسياسة الاعتماد على الذات التي اعتمدتها الحكومة الليبرالية وعدم الاقتراض وذلك بتوجيه من (جون ماككنزي⁽⁴²⁾ John MacKenzie)، فقد خُطت تسوية الاراضي خطوات كبيرة وان المستوطنين في وضع مادي مستقر وميسوري الحال، من خلال حثهم على اتباع القوانين واللوائح الليبرالية، فقد تولى الاقسام وبدأوا على الفور من خلال الاعتماد على صناعتهم واقتصادهم في العودة الى المستعمرة حصة عادلة من العائدات، فخلال جلسة رئاسته الاولى ركز سيدون كرئيس الوزراء على ان المسار الذي تتبني المستعمرة يجب ان يستمر على خط بالانس، والعمل على تشجيع العمال لزيادة واردات الرأس المال، وتنفيذ التشريعات وفق نظام اقتصادي عالٍ لتحقيق حالة مزدهرة، بما فيه مصلحة البلد، وأكد قائلا: " يجب ان نستمر على نفس الطريق ونأمل ان نتركه افضل مما وجدناه"، وكان هذا وعدا قطعه على نفسه ان تكون مسيرته مكملة لجون بالانس⁽⁴³⁾.

شرع سيدون قانون التحكيم الالزامي، والذي كان من المقرر ان يكون له تأثير في تعزيز النمو السريع لعدد لا يحصى من النقابات العمالية الصغيرة القادرة على رفع رواتب أعضائها من خلال محكمة التحكيم بدلا من الدعوى الصناعية، كما دافع من اجل حقوق الماوري والعمال⁽⁴⁴⁾.

على الرغم من أن نيوزيلندا عانت من أزمة مصرفية في عهد حكومة سيدون الا انه تمكن من تجاوزها، ففي عام 1893 لاحظ (جوزيف وارد⁽⁴⁵⁾ Joseph Ward) ان احتياطي العملة في البنك المركزي كان أقل من الحد القانوني ولفت انتباه موظفي البنك، فأكد مدير البنك انه ملتزم بالقوانين، لكن ما حدث هو ان البنك كان في وضع خطير جدا، والدولة وحدها تتمكن من انقاذه من الافلاس، فتم عقد اجتماع بين سيدون وجوزيف وارد لوضع حل للامزمة، وأكد مدير البنك (جون موراي John Murray) اذ لم تساعد الحكومة البنك وانقاذه من الازمة فإنه سيغلق ابوابه لبضعة ايام، واكد مدير البنك موراي ان سبب الازمة يعود الازمة الاقتصادية في أواخر الثمانينيات، وكذلك

بالبضائع البريطانية، كما تم اطلاق شعارات يجب ايقاف تصدير واستيراد البضاعة الالمانية ووضع حد لها ليس فقط خلال سنوات الحرب فحسب بل لسنوات عدة لترويج البضائع البريطانية الصنع على السلع الالمانية حتى وان كانت اقل منها جودة. ولم تفكر نيوزيلندا في ان هذا السلع تشكل عائقاً لاقتصادها وفرصة تأمين ازدهار المالي للدولة وشعبها، فإن ايمانها بالإمبراطورية البريطانية جعلها تجهل ذلك⁽⁵²⁾.

عدت نيوزيلندا أكثر الدول اعتماداً في اقتصادها على بريطانيا، فأرسلت ما لا يقل عن (75%) من صادراتها الى بريطانيا واشترت (50%) من وارداتها من بريطانيا في عشرينيات القرن العشرين وأدى اعتماد الامبراطورية البريطانية على الصوف والمنتجات النيوزيلندية بين عامي (1916-1918) الى توطيد العلاقات الثنائية بينهما أكثر⁽⁵³⁾. وقد اكتسبت نيوزيلندا قوة العلاقات الاقتصادية مع بريطانيا وتصدير المنتجات الزراعية والسلع الاخرى بظل الحكومة الليبرالية⁽⁵⁴⁾.

اما الحرب الاقتصادية المعلنة على المانيا، فتم اطلاق حملات في كل المدن النيوزيلندية بشكل رئيسي من قبل الحكومة النيوزيلندية والمجتمعات الوطنية للقضاء على جميع الشركات الالمانية في البلاد، ووقف التعامل والتجارة معهم، فقد أصدر الحاكم (ايرل ليفربول⁽⁵⁵⁾ Earl Liverpool) في عام 1914 قراراً بمنع التجارة مع المانيا، ونشرت صحيفة (New Zealand Gazette) اعلان المنع بعنوان "التجارة مع العدو" "نحن في حالة حرب مع الامبراطورية الالمانية والنمسا والمجر، فعليه يمنع أي شخص مقيم في نيوزيلندا، أو تحت سيادتنا ممارسة الاعمال التجارية والمالية مع اي شخص مقيم في المانيا والنمسا والمجر بدون إذننا، وحظر جميع المعاملات التجارية مع الالمان"⁽⁵⁶⁾.

فكان إستهداف الشركات الالمانية من خلال المقاطعة لبضائعهم وكان هذا رداً على الاعتقاد الذي يؤكد "أن الالمان إزداد نفوذهم وتجارتهم في زمن الحرب، وان وجود هكذا شركات المانية في نيوزيلندا يساهم في ازدهار إقتصاد المانيا،

كما انشأت الحكومة الليبرالية كليات تقنية لتزويد العمال الشباب بالمهارات اللازمة لإكتساب استقلاليتهم والتقدم للعمال لمساعدتهم على تأسيس أنفسهم في منازلهم. كان العمل على نحو متزايد في المناطق الحضرية الجنوبية، فكان عمال المناجم يتمتعون بسمة جيدة، ويرجع الفضل في ذلك الى حد كبير الى تشريعات حكومة الليبراليين. وبعد وفاة سيدون في عام 1906 تسلم من بعده جوزيف وارد، ولم يكن له دور في تقدم البلاد من الناحية الاقتصادية، فكان وضع البلاد مستقر اقتصادياً، والفضل يعود الى سياسة ريتشارد سيدون واتباع سياسة الاعتماد على الذات⁽⁴⁹⁾.

المبحث الثاني

الاضاع الاقتصادية في نيوزيلندا خلال الحرب العالمية الأولى:

قد ذكرنا انفا ان اقتصاد نيوزيلندا كان زراعياً رعوياً، وبعد فتح باب الهجرة اليها من الدول في اواخر القرن التاسع عشر، بدأ اقتصادها بالتحسن وبدأ ما يعرف بالتجارة العالمية. سيما مع المانيا فكانت تجمعها علاقات اقتصادية وثيقة، فتم انشاء شركات المانية وبناء كنائس وجمعيات لتقدير الثقافة الالمانية وتم تشجيعهم بنشاط على المساهمة والانخراط في المجتمع النيوزيلندي، فلم يشعر الكثير منهم بالحاجة الى التجنس البريطاني لان الظروف ما قبل الحرب سمحت لهم بالعيش بسلام وممارسة لغتهم الخاصة بحرية ومراعاة عاداتهم وتقاليدهم، فتم منح المستوطنين الألمان كافة الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المستوطنون البريطانيون، لكن خلال الحرب العالمية الاولى تغير الوضع تماماً، فتغيرت موازين القوى والعلاقات الاقتصادية، فتم شن حرب اعلامية⁽⁵⁰⁾ واقتصادية عليها⁽⁵¹⁾.

بدأ البريطانيون بترسيخ مصالحهم التجارية في نيوزيلندا خلال الحرب العالمية الاولى وذلك بتعزيز اعمالهم على حساب التجارة والتجار الالمان، فأصبحت للسلع البريطانية الصنع ميزة منظمة خلال الصراع الحربي، فتم إطلاق حملات بشكل رئيسي من قبل المجتمعات الوطنية لمقاطعة البضائع الالمانية واستبدالها

وعلى نيوزيلندا ان تقطع علاقتها معهم والاعتماد على البضائع البريطانية والسلع محلية الصنع" (57).

تم فرض الحظر على البضائع الألمانية منذ اول ايام اندلاع الحرب، بغض النظر عما اذا كانت افضل جودة من البضائع البريطانية التي تم الترويج لها واستمر التسويق اليها طيلة سنوات الحرب، وكانت لهذه الحرب الاقتصادية استفادة للإمبراطورية البريطانية ومحاولة منها لإعادة إسمها ومنتجاتها في أذهان الجمهور النيوزيلندي وذلك من خلال اطلاق شعارات " كن بريطانياً واشتر السلع البريطانية الصنع واحتفظ بالعلم البريطاني يرفرف فوق امبراطوريتها المجيدة"، وكان لنشر هكذا شعارات دورٌ مهمٌ وبارزٌ في تثبيت الولاء في أذهان الجمهور النيوزيلندي المؤيد للحرب والامبراطورية. فقد قادت (شركة جيسونز Jasons Corporation) الشركة المصنعة للملابس، حملتها تحت شعار "اشتر الملابس البريطانية الصوفية غير قابلة للتقلص وتجنب الملابس الألمانية الرديئة وادعم العمالة والعقول البريطانية". كانت للمقاطعة إستجابة قانونية ووطنية للمجهود الحربي البريطاني وحصلت على الدعم في جميع انحاء البلاد ومع تقدم الحرب ازدادت أكثر وكانت المقاطعة في بادئ الامر في الدوائر غير الرسمية اذ اغتنم التجار والمجتمعات الوطنية الفرصة ليس فقط لإظهار الولاء للإمبراطورية، ولكن ايضا إستغلال الفرص التجارية التي أوجدتها الحرب وتم انشاء منظمات وطنية، مثل الحملة التجارية المناهضة لألمانيا لتشجيع الشعب النيوزيلندي على شراء السلع محلية الصنع، كما كانت الغرف التجارية النيوزيلندية سريعة في ادانتها للممارسات التجارية الألمانية قبل الحرب وبمرور الوقت تم ممارسة ضغوط عامة على حكومة رئيس الوزراء (ويليام فيرجسون ماسي (58) William Ferguson Masse) لإنشاء اطار قانوني ودستوري يمكن من خلاله إضفاء الطابع الرسمي على مقاطعة السلع الأجنبية (59).

في آذار 1916 تم انشاء مجلس التجارة النيوزيلندي وكان ماسي اول رئيس له ومن اهم الاهداف المجلس:-

أولاً:- شل النفوذ التجاري الألماني في البلاد.
ثانياً:- حماية التجار والمصنعين الذين رفضوا التجارة مع المانيا من خلال مراقبة الشركات الأخرى ومنعها من التجارة مع المانيا. من الجدير بالذكر أنه كانت هناك أراء أخرى معارضة الاعتماد على البضائع البريطانية والألمانية ومؤيدة للصناعة المحلية ، فأكد إتحاد العمال المتحد "ان الاعتماد على البضاعة البريطانية والألمانية، هذا يعني إزدهار اقتصادهم ومساعدة عمالهم على حساب إقتصادنا وعمالنا"، لهذا رفض تشجيع البضاعة الأجنبية ودعا الى تشجيع البضاعة النيوزيلندية المحلية. وقد أدرك اتحاد العمال المتحد المكاسب التي يمكن تحقيقها من ظروف الحرب في نداء للمستهلكين وقد صرح رئيس اتحاد العمال دانيال سوليفان قائلاً: "اذ انفق العامل عشرين شلنا على السلع الأجنبية فإنه يزيد من عدد الوظائف المتاحة للعمال الأجانب ويقلل من عدد الوظائف المتاحة للعمال النيوزيلنديين، لذا يجب شراء السلع المحلية ومناقشة هذا الامر مع عوائلهم ، لكي تفهم العائلة ان شراء البضاعة الأجنبية يقلل من عمل العامل النيوزيلندي وفقدان اجوره ويخلق حالة من البطالة لهم مما ينعكس سلبا على دخل الفرد النيوزيلندي" (60).

كان قد تم عقد اجتماع المؤتمر السنوي للغرف التجارية في آب 1916 وتم فيه مناقشة الصلة بين انشطة المانيا التجارية قبل الحرب وقوتها العسكرية في زمن الحرب وتشديد عزم الجمهور عن الكف من شراء السلع أجنبية الصنع ان شراء اي أداة المانية كان يشيد بألة الحرب الألمانية التي أدت الى وفاة النيوزيلنديين في الخارج وقد صرحت R.W. Water house مندوبة في المؤتمر "إن قراءة قوائم الضحايا أمرٌ حزين، ونحن من ساهمنا بذلك من خلال دعمنا للتجارة الألمانية، وبدورهم قاموا بشراء بعض الذخيرة التي اطلقوها على أبنائنا" فكانت محاربة التجار المانيا

عكس السكان الاصليين (الماوري) الذين يفتقرون الى الخبرة بالتجارة، وكل ما يعرفونه هو صيد الحيتان والزراعة وتربية الاغنام، وبعد تحول نيوزيلندا الى مستعمرة بريطانية ومنحها الحكم الذاتي وتطور الدستور النيوزيلندي الذي منح المهاجرين حقوقهم أسوة بالبريطانيين، جعل من نيوزيلندا مستعمرة مرغوب بها للعيش والاستقرار، ففي عام 1901 تجاوز عدد سكان الجزيرة الشمالية مقارنا مع عدد سكان الجزيرة الجنوبية، لما تتميز به من اجواء ومناخ وايجاد فرص عمل، هذا ما ساعد على الاستيطان والاستقرار فيها، وحسب احصائيات عام 1906 بلغ إجمالي عدد السكان (948649 نسمة) منهم (53.7) يعيشون في الجزيرة الشمالية، و(5%) من الماوري، وفي عام 1908 وصل عدد السكان مليون ويقدر متوسط العمر (الرجال 59، النساء 61)، الا ان الهجرة انخفضت بشكل حاد خلال الحرب العالمية الاولى. كما ان برنامج التنمية لرئيس الوزراء يوليوس فوجل أدى دورا مهما في زيادة الهجرة الى البلاد، وكلك اكتشاف التبريد كان القفزة الاقتصادية المهمة في تقدم البلاد وازدهار اقتصاده، فإزادات الهجرة والأيدي العاملة. لكن هذا لا يعني انها لم تمر بمرحلة صعبة في اقتصادها، ففي ثمانينيات القرن التاسع عشر وذلك بعد مدة من الازدهار، مرت نيوزيلندا بفترة من ركود الاقتصاد عرفت بفترة الثمانينيات السوداء، الا ان برنامج حزب الليبرالي ورئيس الوزراء ريتشارد سيدون أدى دوراً مهماً في الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي. ومن الجدير بالذكر ان نيوزيلندا دولة زراعية ويعتمد اقتصادها على الرعي والزراعة، لهذا لم تتمكن من منافسة الدولة الصناعية المتقدمة، لم يكن اقتصادها عالميا كالبلدان الكبرى لهذا لم تتمكن من تسديد مبلغ القرض.

اما خلال سنوات الحرب العالمية الاولى إزدهر اقتصادها بعض الشي نتيجة إعتتماد دول الحلفاء عليها، سيما في المنتجات الزراعية، وكذلك اعتمادها على نظام القائد، عدت نيوزيلندا

انتقاما للذين يحاربون على الجبهة الغربية، وتم إطلاق الهجمات على الشركات الالمانية عام 1916 تعد النهاية القصوى للحملة لتخليص نيوزيلندا من النفوذ التجاري الالمانى⁽⁶¹⁾.

من الجدير بالذكر كان الدور الرئيسي لنيوزيلندا خلال سنوات الحرب بالإضافة الى الطاقة البشرية هو امداد الجبهة بموارد الغذاء والالياف، فإن الانتاج الزراعي لنيوزيلندا هو الذي مكن الحلفاء من الصمود الى حد كبير وهذا ما اكد عليه رئيس الوزراء ماسي "ان الامدادات الوفيرة من الغذاء سيكون العامل الحاسم النهائي من النضال، اذ من الممكن جدا ان تطول سنوات الحرب" وقد فرضت بريطانيا(نظام القائد⁽⁶²⁾ Commandeer system) في نيوزيلندا⁽⁶³⁾.

كما ان الصوف النيوزيلندي أدى دوراً مهماً، فكان الصوف ضروري لنجاح المجهود الحربي لدول الوفاق مثل الفولاذ والبارود، فحاولت جميع الدول المقاتلة ضمان استمرار امدادات هذا المورد الحيوي، ولتلبية احتياجات دول الوفاق تم وضع الصوف النيوزيلندي تحت سيطرة الحكومة لتلبية متطلبات الجبهة، فعد الصوف مصدراً رئيسياً للملابس المطلوبة للزني العسكري والبطانيات، فكان الصوف النيوزيلندي مهماً جداً لدول الوفاق في عام 1917⁽⁶⁴⁾.

من الجدير بالذكر واجه جوزيف وارد وزير الخزانة (المالية) بعض المشاكل عن كيفية نقل التعزيزات الى الجبهة بأمن وسلام، فاجتمع وارد مع المصرفيين وناقش الوضع المالي الصعب الذي تواجهه البلاد، فتم انشاء ممرات بحرية آمنة لنقل اللحوم المجمد والصوف، لكن أكثر المشاكل التي واجهتها الحكومة النيوزيلندية نقص القوى العاملة⁽⁶⁵⁾.

الخاتمة

كانت للهجرة أثر مهم في تقدم اقتصاد نيوزيلندا، فقد هاجر اليها العمال الاسكتلنديون والصينيون والالمان، فعملوا في الحقول النيوزيلندية، وذلك لخبرتهم في العمل والتجارة على

المزرعة البريطانية، لإعتمادها على الصوف واللحم المجمد النيوزيلندي.

الهوامش:

(1) William Edwerd Moneyhun , The New New Zealand (The Maori and Pakeha Populations), Library of Congress , United States of America , 2020,P.39.

(2) رنا عبد الجبار حسين الزهيري، سياسة بريطانيا تجاه نيوزيلندا (1840-1872)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد30، جامعة المستنصرية- كلية التربية، 2022، ص208.

(3) Moneyhun, Op. Cit. P.39.

(4) الماوري: هم سكان نيوزيلندا الاصليين وتعني كلمة الماوري (القبائل المرتبطة بأرضهم) وصلوا الى نيوزيلندا حسب الكثير من المصادر في القرن الثالث عشر، اذ ان الكثير من المؤرخين أكدوا ان اول استيطان كان في القرن الثالث عشر، عندما وصل أول مستكشف لأرض نيوزيلندا كوب مع زوجته ومن معهم على ظهر زورق هروبا من عائلة رجل قتل في هاواي، وبعد هجرتهم من شرق بولينيزيا واستقروا فيها وكونوا قبائل وعُرف سكانها بأسم الماوري، واختلف المؤرخون حول نقطة انطلاقهم فالبعض أكد أنهم جاؤوا من جزر كوك باعتبارها الاقرب وأكثر منطقة صالحة لركوب البحر وذلك للصعوبات التي تنطوي عليها الرحلات البحرية الطويلة في المياه الباردة، اما البعض الآخر أكد أنهم جاؤوا من القارة الاسيوية تحديداً من جنوب شرق آسيا إذ وصلوا الى هاواي شمالاً ثم توجهوا غرباً الى جزيرة الفصح القريبة من أميركا الجنوبية وجنوباً حتى نيوزيلندا، اي ما يعرف بالمثلث البولينيزي.

للمزيد ينظر:

Moneyhun, Op. Cit, P.23.

(5) John Singleton, An Economic History of New Zealand in the Nineteenth and Twentieth Centuries, Victoria University of Wellington- New Zealand, 2008.

(6) رنا عبد الجبار حسين الزهيري، المصدر السابق ، ص 208.

(7) Keith Jackson & Alan McRobie, Historical Dictionary of New Zealand, Second Edition ,No.56, Oxford ,2005,P.262.

(8) محمد أحمد عقلة المومني وعبد علي الخفاف ، جغرافية القارات (آسيا، أوروبا، أفريقيا، أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية، استراليا،

نيوزيلندا وجزر المحيط الهادي)، دار الكندي للنشر والتوزيع ودار طارق للنشر والتوزيع، الاردن -عمان، 1998، ص226.

(9) دنيدين:- (مدينة نيوزيلندية) تقع جنوب شرق الجزيرة الجنوبية على رأس ميناء أوتاغو . تأسست المدينة في عام 1848 وكانت محط انظار البريطانيين لمواردها الخشبية وإمكانات الاستيطان الزراعي ، أصبحت مركز اقتصادي مهم للمهاجرين بعد اكتشاف الذهب في أوتاغو عام 1861 مما جعلها الرائدة في نيوزيلندا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. للمزيد ينظر:

<https://www.britannica.com/Dunedin>

(10) كرايستشيرش: (مدينة نيوزيلندية) تعد كرايستشيرش أكبر مدينة في الجزيرة الجنوبية والثانية بعد مدينة أوكلاند من حيث عدد السكان وانشئت المدينة بالقرب من الساحل في سهول كانتيري ، تم تسميتها بهذا الاسم من قبل مدير جمعية كانتيري جون روبرت جودلي. للمزيد ينظر: Jackson & McRobie, Op. Cit,P.42.

(11) محمد أحمد عقلة، المصدر السابق، ص228.

(12) شركة نيوزيلندا:- تم تشكيل أول شركة نيوزيلندية وهي مشروع تجاري لإنشاء مستوطنات زراعية وتجارية في نيوزيلندا، ومقرها في لندن، ففي عام 1839 وصل ويليام ويكفيلد الى نيوزيلندا لتفاوض مع الماوري لشراء أكبر عدد ممكن من الاراضي، كانت الشركة هي بداية تنفيذ نظرية الاستعمار المنهجي. فعلى مدار ثلاث سنوات من وجود الشركة، تم ارسال (57) سفينة و(8600) مهاجر الى نيوزيلندا، لتوطيئهم في اراضي الشركة. وكانت اهم المستوطنات في وانجانوي ونيلسون ومستوطنة أوتاغو في دنيدين ومستوطنة كانتيري. تم حل الشركة عام 1858 وتسليم ممتلكاتها الى التاج البريطاني. للمزيد ينظر:

Jackson , McRobie, Op. Cit.,PP.198-199.

(13) ويلنغتون:- تقع ويلنغتون وسط البلاد، تعد أول مستوطنة تم اختيارها للمهاجرين البريطانيين في عام 1839. وفي عام 1865 تم اختيارها عاصمة للبلاد بدل مدينة أوكلاند، اذ قامت الحكومة ببناء برلمان جديد ومباني كبيرة وجعلها مدينة تجارية تليق بها كعاصمة. للمزيد ينظر:

<https://teara.govt.nz/Wellington>

(14) نيلسون:- (منطقة نيوزيلندية) تعد منطقة نيلسون أكبر منطقة حضرية في الجزيرة الجنوبية العليا وثاني أكبر مستوطنة في البلاد. تحدها التلال من الشرق، شهدت المنطقة تطوراً ملحوظاً في ستينيات القرن التاسع عشر وذلك بعد ازدياد النمو السكاني فيها. للمزيد ينظر:

<https://teara.govt.nz/Nelson>

15) أوتاغو:- (منطقة نيوزيلندية) تقع في جنوب شرق الجزيرة الجنوبية، بدأ الاستيطان الأوربي للجزء الشرقي من المنطقة في أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وشهدت اهتماماً كبيراً بعد اندفاع الذهب في عام 1861. للمزيد ينظر:

<https://www.britannica.com/Otago>

16) كانترييري:- إقليم نيوزيلندي عاصمته كرايستشرش، تعد كانترييري واحد من أهم المقاطعات في نيوزيلندا، يركز أساس اقتصاد نيوزيلندا على إنتاج ضأن كانترييري، فتعد من أغنى أقاليم نيوزيلندا في إنتاج اللحوم سيما لحم الغزال. للمزيد ينظر: Jackson & McRobie, Op. Cit, P.36.

(17) Patrick Massey, New Zealand: Market Liberalization in a Developed Economy, Great Britain, 1995, P.2.

(18) أوكلاند:- أكبر مدن نيوزيلندا، تقع شمال الجزيرة الشمالية تحدها المدن نيوزيلندية، أوروبا من الشمال، وباباكورا من الجنوب، وهوك من الشرق وهندرسون من الغرب. تضم أوكلاند مينائين، ميناء وايتيماتا الذي تهيمن عليه جزيرة رانجيتوتو البركانية، وميناء مانوكاو. تأسست أوكلاند عام 1840 اختارها الحاكم ويليام هوبسون نسبة لإسم حاكم الهند أيرل أوكلاند صديق هوبسون، تم اختيار أوكلاند عاصمة البلاد عام 1841-1865. خلال النصف الأول من القرن العشرين أصبحت أوكلاند العاصمة التجارية للبلاد. للمزيد ينظر:

Jackson & McRobie, Op. Cit, P.17. : <https://teara.govt.nz/Auckland>

Peter Jessup, The Complete History of New Zealand: in less (19) than two hours, Hurricane Press, P.49.

(20) John Docker and Gerhard Fischer, Race, Colour, and Identity in Australia and New Zealand, University of New South Wales, 2000, P.178.

(21) Tom Brooking, The History of New Zealand, Green Press, United States of America, 2004, P.61.

(22) يوليوس فوجل (1835-1899) :- ولد فوجل 1835، لندن. لعائلة يهودية ثرية، وصل إلى نيوزيلندا عام 1861 وكان له دور كبير في تأسيس صحيفة أوتاغو ديلي تايمز (أول صحيفة يومية في نيوزيلندا) وأنتخب لأول مرة في مجلس النواب عام 1863-1876 وبعدها استقال لتولي منصب الوكيل العام. وفي عام 1884 تم انتخابه مرة أخرى في مجلس النواب

وبعدها قدم على التقاعد عام 1889، أسس فوجل برنامج التنمية للاقتراض وعزز سياسة الهجرة والاشغال العامة كبناء السكك الحديدية. كان فوجل من اشد المعارضين لفكرة اتحاد نيوزيلندا مع استراليا. توفي فوجل 1899. للمزيد ينظر:

<https://teara.govt.nz/en/JuliusVogel>

(23) Keith Sinclair, The Changing Perspective on New Zealand History, in: William S. Livingston and Wm. Roger Louis, Australia, New Zealand, and The Pacific Island since the First World War, University of Texas, 1979, P.52.

(24) صحيفة أوتاغو ديلي تايمز:- (صحيفة نيوزيلندية) أول صحيفة نيوزيلندية تنشر الاحداث يومياً، تأسست في مدينة دنيدن في عام 1861 وكان يوليوس فوجل أول رئيس تحرير للصحيفة. وفرت الصحيفة المعلومات للأشخاص المتجهين إلى حقول الذهب في أوتاغو. وبلغت عدد الصحف اليومية حتى عام 1910 (67) صحيفة. للمزيد ينظر:

Jackson & McRobie, Op. Cit, P.207.

(25) Raewyn Dalziel, Julius Vogel: Business Politician, Auckland University Press & Oxford University Press, 2012, P.99.

Brooking, Op. Cit, P.68. (26)

(27) Martin Daunton, Wealth and Welfare: An Economic and Social History of Britain 1851-1951, Library of Congress, United States of America, 2007, Pp44-51.

(28) Don Garden, Australia, New Zealand and the Pacific An Environmental, Library of Congress, United States of America, 2005, P.166.

Jessup, Op. Cit., P.17. (29)

Jackson, McRobie, Op Cit, P, P4, 246. (30)

(31) جون بالانس (1839-1893):- ولد في 27 آذار 1839 في أيرلندا. تلقى تعليمه في المدرسة الوطنية، كان بالانس مهتماً بالأدب والسياسة، وقد اكتسب العديد من افكاره من والدته. في عام 1866 هاجر إلى نيوزيلندا افتتح مشروعه الخاص صائغاً في محل صغير ومن ثم أسس صحيفة وانجانوي هيرالد وأصبح رئيس التحرير. ففي انتخابات 1890 فاز بمنصب رئيس وزراء ويعد الرئيس الرابع عشر في نيوزيلندا ومؤسس الحزب الليبرالي (أول حزب سياسي في نيوزيلندا) وأول من نادى بحق المرأة في التصويت

المجلس التشريعي وتم تنفيذ العديد من أفكاره للتشريعات الاجتماعية في وزارة الليبرالية جون بالانس. توفي أتكينسون في 28 حزيران 1892. ينظر

<https://www.britannica.com/HarryAtkinson>

36() روبرت ستاوت (1844-1930): ولد في 28 أيلول 1844 في ليروي، اسكتلندا. كان يعمل مساحاً، هاجر إلى نيوزيلندا عام 1863 بعد سماعه باندفاع الذهب في أوتاغو فلم يجد أي عمل كمساح، فعمل مدرساً ثم محامياً في المحكمة العليا عام 1871، تم انتخابه للبرلمان النيوزيلندي عام 1875، عارض ستاوت إلغاء المقاطعات وكانت القضية الرئيسية في ذلك الوقت، مما حصل على شعبية كبيرة في البلاد. في عام 1878 تم تعيينه مدعياً عاماً ووزير الأراضي والهجرة في عهد وزارة جورج غراي وساعد في صياغة أول قانون لضريبة الأراضي عام 1878. شغل منصب رئاسة الوزراء 1884-1887. تسلم بعده رئاسة الوزراء هاري أتكينسون، وبعد ذلك جون بالانس، كان الأخير يفضل أن يتسلم ستاوت بعده رئاسة الوزراء إلا أن سيدون حصل على منصب رئاسة الوزراء، أما ستاوت بقى عضو في البرلمان 1893-1898. وتقاعد من السياسة عام 1898. إلا أنه شغل منصب رئيس القضاة 1899-1926 وكان عضواً في المجلس في المجلس التشريعي 1926-1930. توفي ستاوت في 19 تموز 1930. ينظر:

<https://www.britannica.com/RobertStout>

(37) King, Op. Cit., PP.161-163.

38() الحزب الليبرالي (1890-1912): أول حزب سياسي حديث في نيوزيلندا، فاز الحزب في انتخابات 1890 وشكل الحكومة برئاسة جون بالانس مؤسس الحزب وتم تشكيل الحزب على أسس حزبية انكليزية، إذ اعتمد دستور الحزب على أساس نموذج رئيس وزراء بريطانيا جوزيف تشامبرلين. من أبرز رؤساء الوزراء للحزب الليبرالي (جون بالانس، ريتشارد سيدون وجوزيف وارد) للمزيد ينظر:

Jackson & McRobie, Op. Cit., PP.224-225.

(39) Drummond, Op. Cit., P.133.

(40) تم تمرير 14 قانوناً بين عامي 1891-1900 لتنظيم ساعات العمل وظروف العمل في المصنع والاجور، منع التبديل أي دفع السلع بدل المال ومنع استغلال عمالة الاطفال. ففي عام 1894 اصدر قانون التوفيق والتحكيم الصناعيين، كما تم تمرير الكثير من التشريعات الانسانية والرعاية الاجتماعية بما في ذلك حق المرأة في التصويت وقانون معاشات الشيخوخة في عام 1898. كانت الحكومة الليبرالية مقتنعة بالإدارة بدلا من الاصلاح، وان تشريعاتها التقدمية جعلت نيوزيلندا مكانا مقبولا اكثر

وأعلن امام البرلمان انه يؤمن بالمساواة بين الجنسين. توفي بالانس 27 نيسان 1893 اثر مرض معوي بعد عملية جراحية كبرى. ينظر:

<https://teara.govt.nz/JohnBalance>

(32) بعد ان أقدم أمين الخزانة الاستعماري يوليوس فوجل على قرض 10 مليون جنيه استرليني وارتفع الى 20 مليون جنيه استرليني، كانت المستعمرة تتقدم بسرعة وقضوا ايامهم في الازدهار وانتعاش وضعهم المالي، لكن سرعان ما اصبحوا في حالة فقر شديد، فاشتد اضراب العمال عن العمل، وأصبحت التجارة في حالة ركود تام، وطرد أرباب العمل عمالهم وتوقفت المصانع عن العمل، وعلى اثر ذلك تم انشاء مستوطنات الاغاثة التي تسيطر عليها لجان المواطنين للعمال وتم تحويل المستودعات الى مطابخ حساء وتم توزيع الحساء الساخن والخبز على الفقراء المعوزين، الا ان العديد من المهاجرين والعاطلين عن العمل خرجوا بمظاهرات في الشوارع، ورفعوا شعار "لا نريد ماء لا حساء"، وحملوا الدولة مسؤولية وضعهم هذا لان الحكومة هي من جاءت بهم الى مستعمرة نيوزيلندا وعلمها اعادتهم الى بلدانهم او تمكنهم من الذهاب الى بلد اخر حيث يتوفر فيه فرصة عمل. للمزيد ينظر:

James Drummond, The Life and Work of Richard John Seddon: Premier of New Zealand 1893-1906 (With A History of The Liberal Party in New Zealand), London, 1907, P.51.

(33) David Hackett Fisher, Fairness and Freedom: A History of Two open societies: New Zealand and the United States, Library of Congress, New Zealand, United States, 2012, P.358. (.Brooking, Op. Cit., P.6834).

35() هاري أتكينسون (1831-1892): ولد 1 تشرين الثاني 1831 في بروكستون، شيشاير. غادر أتكينسون إنكلترا الى تاراناكي في عام 1853 للمشاركة في الحرب الشمالية كجندي في عامي 1860 و1863 ضد الماوري. وتم تعيينه وزيراً للدفاع 1864-1865 في حكومة فريدريك ويلد، ودعا الى الاعتماد على قوات المستعمرة في محاربة الماوري، في عام 1872 حصل على مقعد في البرلمان النيوزيلندي. وكان من الشخصيات البارزة في حكومة يوليوس فوجل. تسلم منصب رئاسة الوزراء لأول مرة عام 1883، قاد أربع حكومات 1883-1890. حارب الكساد الاقتصادي عن طريق خفض النفقات الحكومية وزيادة الضرائب، كما حاول تحفيز الصناعة المحلية من خلال تثبيت التعريفية الوقائية في عام 1888 وتشجيع استيطان الأراضي للزراعة. وبعد هزيمته في انتخابات كانون الاول 1890 شغل منصب رئيس

للعيش فيه. وكانت ترى واجب على الدولة تعزيز رفاهية افراد المجتمع الاقل حظا. ينظر:

Jackson, McRobie, Op. Cit, PP.154-155.

41) ريتشارد جون سيدون (1845-1906): ولد في 22 حزيران 1845 في لانكشاير، انكلترا. عمل في مزرعة جده لابييه في بارو نوک ومن ثم هاجر الى استراليا وذلك للعمل في حقول الذهب ومن ثم عمل في ورش سكك الحديد واسس سمعة جيدة ومن ثم اصبح ملاكما ورياضيا مشهورا وكان له اهتمام بالسياسة. ففي عام 1870 هاجر الى نيوزيلندا وتم انتخابه لمجلس أراهورا، وفي عام 1877 تم انتخابه عمدة لبلدة كومارا ومن ثم دخل البرلمان النيوزيلندي، وعندما تولى الليبراليون الحكومة عام 1891 حصل سيدون على الحقائب الوزارية الدفاع والاشغال العامة ومن ثم اصبح وزيرا للمشاة البحرية عام 1892 وبعد وفاة جون بالانس تسلم رئاسة الوزارة واتصف بانه شخص مستبد ولقب "الملك ديك" وكان من اشد المعارضين على تصويت النساء في الانتخابات وكذلك من المعارضين على موافقة بريطانيا على ضم الولايات المتحدة الامريكية لمدينة هاواي عام 1898. توفي سيدون في 10 حزيران 1906 اثناء عودته من استراليا. للمزيد ينظر

<https://teara.govt.nz/Richard John Seddon>

42) جون ماكنتزي (1839-1901): ولد في 6 تشرين الاول 1839 شرق روسشاير، اسكتلندا، سافر الى نيوزيلندا في عام 1859 وتمكن من شراء مزرعة، تمكن من الانخراط في السياسة ففي عام 1865 تم انتخابه للمجلس طريق بوشي ككاتب وأمين صندوق، في عام 1868 تم ترشيحه لناخبي واكوايتي في مجلس مقاطعة أوتاغو، وبعد عامين تم انتخابه لمجلس مقاطعة أوتاغو في عام 1870، فقد من المؤيدين لسياسة الحزب الليبرالي، فتم تعيين ماكنتزي وزير للاراضي والزراعة في عهد الحكومة الليبرالية 1891-1900، تمكن من تحقيق بعض الامور التي من شأنها تقدم البلاد على الصعيد الزراعة والاراضي فقام بإدخال ضريبة الاراضي المتدرجة والتي تم دمجها في قانون تقسيم الاراضي، أدى ماكنتزي دورا مهما في سن القوانين الى جانب بالانس وريتشارد سيدون، كان ماكنتزي محافظا جدا، فقد فضل عقوبة الاعدام وعارض حق المرأة في التصويت وانتقد الحركة النقابية، كان ماكنتزي سياسيا من الطراز الحديث من حيث انه كان مخلصا لحزبه ومخلصا لبالانس وسيدون، كان ماكنتزي يعاني من تدهور وضعه الصحي، ففي عام 1899 سافر الى لندن لاجراء عملية جراحية من بعدها عاد الى نيوزيلندا وتم انتخابه لمقاطعة واهيمو لكن لتدهور حالته الصحية مرة

اخرى اضطر الى التقاعد في 27 حزيران 1900. توفي ماكنتزي 6 آب 1901. للمزيد ينظر:

<https://teara.govt.nz/JohnMackenzie>

Quoted in: Drummond, Op. Cit., PP.174-182.(43)

James Watson, W.F Massey: New Zealand, Haus Publishing, (44)

Great Britain, 2010, PP.20-21

45) جوزيف وارد (1856-1930): ولد في 26 نيسان 1856 في مليون، استراليا. أسس تجارة الحبوب في أنفيرارجيل، نيوزيلندا. في عام 1877 برز في السياسة المحلية وحصل على مقعد في البرلمان عام 1889. وفي عام 1891 اصبح عضوا في الحزب الليبرالي تحت قيادة جون بالانس وأصبح مدير المكتب البريد ووزير المالية في وزارة ريتشارد جون سيدون 1893. 1906، ففي عام 1901 أسس ما يعد أول وزارة للصحة العامة في العالم. تسلم رئاسة الوزراء 1906. 1912. وكان من أشد المدافعين عن الوحدة مع الامبراطورية البريطانية وزاد من مساهمة نيوزيلندا في البحرية الملكية وقاد الحزب الليبرالي في ائتلاف 1915. 1919 مع رئيس الوزراء ويليام ماسي. قاد مرة أخرى مكتب البريد ووزارة المالية ورافق ماسي اجتماعات مجلس الوزراء الامبراطوري للحرب ومؤتمر باريس للسلام 1919. ثم غاب عن الساحة السياسية 1919. 1925. وعاد الى البرلمان 1925 وأصبح رئيس الوزراء عام 1928 كرئيس للحزب المتحد (الاسم الجديد للحزب الليبرالي) لكن بسبب تراجع صحته اقدم على التقاعد في أيار 1930. توفي وارد في 8 تموز 1930. ينظر

<https://www.britannica.com/Joseph Ward>

46) للمزيد من التفاصيل لمعرفة كيف تعاملت الحكومة مع الازمة وما هي الحلول المقترحة ينظر:

Drummond, Op. Cit, PP.207-222

(47) Drummond, Op. Cit., P.P.136,234.

(48) Jessup, Op. Cit, P.22.)

(49) Watson, Op. Cit., P.21.)

50) بدأت الصحف النيوزيلندية والبريطانية تنشر الخطاب المعادي ضد المانيا، وتمييز بينهم وبين البريطانيين وذلك باستخدام التصنيف العنصري وان الالمان مختلفون عن العرق البريطاني، ففي عام 1914 اسقط الوطنيين البريطانيون مصطلح (الانجلوسكسونية Anglo-Saxon) الذي يؤكد "ان اصل العرق البريطاني والالمانى مشترك"، فتم تغييب هذا المصطلح طوال سنوات الحرب من الصحف النيوزيلندية سيما صحيفة كرايستشيرش وتم

تشكيل لواء البندقية النيوزيلندي "أيرل ليفربول الخاص" وخدم مع الفرقة النيوزيلندية أثناء الحرب وتم حله 1919. توفي ليفربول في 15 أيار 1941. ينظر:

<https://teara.govt.nz/en/Earl Liverpool>

(56) TNA, CO 212/ 91/3547, A Proclamation relating to Trading with the Enemy, The New Zealand Gazette, Wellington, Tuesday, 15 September, 1914.

(57) Quoted in: Francis, Op. Cit, P, 181, 188-191.

(58) ويليام فيرجسون ماسي (1856-1925).- ولد في 26 آذار 1856 في ليمافادي، أيرلندا. هاجر الى نيوزيلندا عام 1870 وعمل بالزراعة وتولى القيادة في المنظمات الزراعية، وفي عام 1894 دخل البرلمان كنائب محافظ. وخلال المدة ما بين 1894-1912 كان زعيما للمعارضة للوزارات الليبرالية وأسس حزب الإصلاح. وفي عام 1912 أصبح رئيس الوزراء للبلاد وشهدت اول سنوات وزارته اضطرابات عمالية من قبل عمال المناجم وعمال أرضفة الميناء في ويلينغتون عام 1913. كما تمكن عام 1916 من تشكيل الحكومة الوطنية بالتحالف مع الحزب الليبرالي وشارك في مجلس الوزراء الحربي الامبراطوري 1917-1918 ووقع معاهدة فرساي في مؤتمر باريس للسلام عام 1919، وجعل نيوزيلندا دولة وعضو في عصبة الأمم. توفي ماسي في 10 أيار 1925 في ويلينغتون، نيوزيلندا. للمزيد ينظر:

https://www.britannica.com/William_Ferguson_Massey

(59) Ibid, P, 187-191.

(60) Quoted in: Ibid, P, 193.

(61) Ibid, P, 182, 185.

(62) نظام القائد .: وبموجب هذا النظام استمرت بريطانيا بإحتكار جميع المنتجات النيوزيلندية لصالحها وتكثيفه خلال سنوات الحرب، فقد حددت الحكومة البريطانية أسعارا مرتفعة مضمونة للمنتجات الأولية مقابل احتكار جميع صادرات الانتاج الزراعي لنيوزيلندا اثناء الحرب العالمية الاولى وبعدها، ففي السنوات العشرين الاولى التي سبقت الحرب ارتفعت اسعار تصدير اللحوم والصوف ومنتجات الالبان في نيوزيلندا بشكل مطرد. وبين عامي 1915-1919 خلقت الامبراطورية ضمانات ازدهارها غير مسبوق لنيوزيلندا. وبعد انتهاء الحرب والعودة للبيع الخاص شهدت انخفاض في الاسعار المنتجات كمحاولة لحماية انفسهم، فأختار مزارعي اللحوم والالبان قبول ضوابط التسويق من خلال إنشاء مجالس المنتجين المصرح بها بموجب التشريع. للمزيد ينظر:

وصفهم انهم برارة "طوتون: وربطوه بالشعب الجرمانى البربري وإن الجندي الألماني بربري محارب غير مثقف وغير متحضر يتميز بطبيعته الوحشية"، وإن أصل مصطلح الانجلوسكسونية هو " مصطلح تاريخي قديم أطلق على مجموعة من الجرمانيين هاجروا من شمال المانيا الى بريطانيا العظمى في القرن الخامس حتى الفتح النورماندي عام 1066، بدعوة من حاكم بريطانيا (فورتيجيرن) للمساعدة للدفاع عن مملكتهم ضد غزوات المغيرة من قبل بيكتس وسكوتي الذي احتل ما تعرف حاليا اسكتلندا. استخدم مصطلح انجلوسكسونية لأول مرة من قبل الكتاب القاريين للتمييز بين الساكسونيين في بريطانيا والموجودين في القارة الاوربية. استقروا هناك وحكموا اراضي انكلترا وويلز. للمزيد ينظر:

<https://www.britannica.com/Anglo-Saxon>

Andrew Francis, To Be Truly British We Must Be Anti-German: New Zealand, Enemy Aliens and the Great War Experience, 1914-1919, Library of Congress, 1966, P.72.

Ibid. (52)

Philippe Mein Smith, Concise History of New Zealand, (53) Second Edition, University of Sussex, Great Britain, 2018, PP147-148.

(54) تعززت العلاقة بين بريطانيا ونيوزيلندا بين عامي 1885-1935 فإزدادت الصادرات الى بريطانيا والتي تضم الى حد كبير من اللحوم والصوف ومنتجات الالبان من 72,9 الى 85,2 كما قدمت بريطانيا ما يقل عن 60% من الواردات حتى الحرب العالمية الاولى. فكان كبار الرعاة والتجار واصحاب شركات الشحن وما شابه ذلك في طليعة النزعة العسكرية القوية المؤيدة لبريطانيا التي اجتاحت نيوزيلندا منذ تسعينيات القرن التاسع عشر فصاعدا. وما أكد ذلك الزام رئيس الوزراء جوزيف وارد في شهر آذار 1909 شراء سفينة حربية من طراز المدرعة البحرية البريطانية بتكلفة قدرها 1706000 جنية استرليني بالإضافة الى فائدة على القروض، وتم إطلاق HMS New Zealand 1 تموز 1911. ينظر

Greg Ryan, The Making of New Zealand Cricket 1832-1914, Taylor & Francis Library, London, 2004, P.16.

(55) أيرل ليفربول (1870-1941).- ولد في عام 1870 ، شغل منصب المراقب المالي للعائلة المالكة 1909-1912 ، وعين حاكم نيوزيلندا عام 1912، وفي 1917 تم رفع منصب الحاكم العام وتمديد ولايته حتى عام 1920. خلال الحرب العالمية الاولى منح ليفربول اسمه لفوج المشاة وتم

- 1893-1906(With A History of The Liberal Party in New Zealand), London,1907.
6. James Watson, W.F Massey: New Zealand, Haus Publishing, Great Britain, 2010.
7. John Crawford and Ian McGibbon, New Zealand s Great War: New Zealand, The Allies and The First World War, National Library of New Zealand, 2007.
8. John Docker and Gerhard Fischer, Race, Colour, and Identity in Australia and New Zealand, University of New South Wales,2000.
9. Keith Jackson & Alan McRobie, Historical Dictionary of New Zealand, Second Edition ,No.56, Oxford ,2005.
10. Keith Sinclair, The Changing Perspective on New Zealand History ,in: William S. Livingstonand Wm. Roger Louis, Australia, New Zealand, and The Pacific Island since the First World War, University of Texas,1979.
11. Martin Dauntun, Wealth and Welfare: An Economic and Social History of Britain 1851-1951, Library of Congress, United States of America,2007.
12. Michael Bassett, Sir Joseph Ward: A Political Biography, Auckland University Press- New Zealand,2013.
13. Patrick Massey, New Zealand: Market Liberalization in a Developed Economy, Great Britain, 1995
14. Peter Jessup, The Complete History of New Zealand: in less than two hours, Hurricane Press.
15. Philippe Mein Smith, Concise History of New Zealand, Second Edition, University of Sussex, Great Britain, 2018.
16. Tom Brooking, The History of New Zealand, Green Press, United States of America, 2004.
17. Raewyn Dalziel, Julius Vogel: Business Politician, Auckland University Press & Oxford University Press, 2012.
18. William Edwerd Moneyhun , The New New Zealand (The Maori and Pakeha Populations), Library of Congress , United States of America , 2020.
19. Jackson ,McRobie, Op. Cit,P.47.
- (63) John Crawford and Ian McGibbon, New Zealand s Great War: New Zealand, The Allies and The First World War, National Library of New Zealand, 2007, P.583.
- (64) Gail Romano and Kingsley Baird, Wool, Paper, Dye: 1917 and the Roots of the Synthetic fibre Revolution, The Enduring Impact of The First World War, Vol 21, The Auckland Museum, 2020, P.99.
- (65) Michael Bassett, Sir Joseph Ward: A Political Biography, Auckland University Press- New Zealand,2013, P.292.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق

TNA, CO 212/ 91/3547

ثانيا: الكتب

1_ الكتب باللغة العربية

محمد أحمد عقلة المومني وعبد علي الخفاف ، جغرافية القارات (آسيا، أوروبا، أفريقيا، أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية، استراليا، نيوزيلندا وجزر المحيط الهادي)، دار الكندي للنشر والتوزيع ودار طارق للنشر والتوزيع، الاردن -عمان، 1998.

2_ الكتب باللغة الانكليزية

1. Andrew Francis, To Be Truly British We Must Be Anti-German: New Zealand, Enemy Aliens and the Great War Experience, 1914-1919, Library of Congress, 1966.
2. David Hackett Fisher, Fairness and Freedom: A History of Two open societies: New Zealand and the United States, Library of Congress, New Zealand, United States, 2012.
3. Don Garden, Australia, New Zealand and the Pacific An Environmental, Library of Congress, United States of America,2005.
4. Greg Ryan, The Making of New Zealand Cricket 1832-1914, Taylor & Francis Library, London, 2004.
5. James Drummond, The Life and Work of Richard John Seddon: Premier of New Zealand

ثالثا: البحوث المنشورة

رنا عبد الجبار حسين الزهيري، سياسة بريطانيا تجاه نيوزيلندا (1840-1872)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 30، جامعة المستنصرية- كلية التربية، 2022.

رابعا: مجلة باللغة الانكليزية

1. John Singleton, An Economic History of New Zealand in the Nineteenth and Twentieth Centuries, Victoria University of Wellington- New Zealand, 2008.
2. Gail Romano and Kingsley Baird, Wool, Paper, Dye: 1917 and the Roots of the Synthetic fibre Revolution, The Enduring Impact of The First World War, Vol 21, The Auckland Museum, 2020.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. <https://www.britannica.com>
2. <https://teara.govt.nz/en>

Economic Developments in New Zealand 1840-1918

Sabreen Hamza Abdul Amir

Hassan Attia Abdullah

Al-Muthanna University / College of Education for Human Sciences

Abstract

New Zealand is an agricultural and pastoral country, that is, it relies on raising sheep, livestock and agriculture, which made its economy limited, but at the beginning of the 1860s and specifically in 1861 gold was discovered in the land of Otago and the fields of Victoria, which made British and Scottish workers and even German and Chinese workers flock to it. However, what increased immigration even more was the development and borrowing program of Prime Minister Julius Vogel and the discovery of the freezing (cooling) system.

Immigration to New Zealand continued until the first half of the second decade of the twentieth century, and after the outbreak of World War I in 1914, immigration decreased significantly. However, New Zealand's economy was not affected by the war, but rather progressed as a result of the Concord countries relying on it to send food reinforcements to the front and followers Leader system.

keywords : Immigration , the discovery of gold , the development program , Julius Vogel , cooling , World War I and the boycott of German goods.